

Distr.  
GENERAL

S/PRST/1994/45  
12 August 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٤١٧ التي عقدها مجلس الأمن يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ بخصوص نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن المجلس، بالبيان التالي:

"استعرض مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/865) بشأن الحالة في أنغولا، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤).

"ويثني مجلس الأمن على الجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم في أنغولا ويشجعهم على مواصلة جهودهم لوضع حد للحرب الأهلية المدمرة وإحلال السلم في أنغولا عن طريق المفاوضات في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحث كلا من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على تقديم تعاونهما الكامل غير المقيد إلى الممثل الخاص للأمين العام ليتسنى الوصول بمباحثات السلم في لوساكا إلى نهاية ناجحة في أقرب وقت ممكن.

"ويعرب مجلس الأمن، مع ذلك، عن نفاذ صبره الواضح إزاء الطابع المديد للمفاوضات ويحذر من أنه لا يمكن تأخير عملية السلم إلى ما لا نهاية. ويعتقد مجلس الأمن أن اتفاقاً شاملاً وعادلاً للسلم هو في متناول اليد ويحث الاتحاد الوطني للاستقلال لأنغولا بقوة على إظهار التزامه بالسلم وقبول مجموعة المقترحات الكاملة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي بذلها رئيس جمهورية زامبيا السيد ف. شيلوبا تأييداً لعملية السلم في لوساكا.

"وعلاوة على ذلك، يعرب مجلس الأمن عن امتنانه لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا السيد ن. مانديلا الذي عرض يد المعونة لمساعدة الطرفين على استكمال عملية السلم في لوساكا، ويوافق المجلس على أن هذه الجهود المفيدة تحتاج إلى بعض الوقت لكي تؤتي ثمارها.

"وتأسيسا على ذلك، يقرر مجلس الأمن أن يؤجل مؤقتا فرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على النحو المشار اليه في الفقرة ٥ من قراره ٩٣٢ (١٩٩٤). ويؤكد مجلس الأمن استعداداه لفرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا اذا ما واصل الاتحاد رفض قبول اقتراحات الوساطة المتعلقة بالمصالحة الوطنية في غضون شهر آب/أغسطس. ويعلن مجلس الأمن أنه سيبدأ بتجميع قائمة بتدابير ممكنة من هذا القبيل وأنه لن يتقبل أي مماثلة في عملية السلم.

"ويذكر مجلس الأمن من جديد كلا الطرفين أن الأعمال العسكرية الهجومية تهدد كل ما تم إحرازه من تقدم لغاية الآن في لوساكا وأن أي مزية عسكرية ميدانية تكتيكية لا تساوي الخسائر الضخمة في المعاناة البشرية التي يدفعها شعب أنغولا حاليا.

"ويعرب مجلس الأمن عن أسفه إزاء الأعمال التي يقوم بها الطرفان كلاهما ولا سيما (يونيتا) والتي أفضت إلى تدهور الحالة البشرية، ويذكر أيضا كلا الطرفين بمسؤوليتهما بتسهيل إيصال الإمدادات الإنسانية. ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى اتخاذ الخطوات الضرورية التي تكفل إمكانية استئناف الرحلات الغوثية إلى مالانجي وكويتو.

"وإن المجلس إذ يشير إلى تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا (S/1994/825)، يذكر حكومات الدول الأعضاء المعنية بالتزامها بارسال ردود جوهرية على طلبات اللجنة للحصول على المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بانتهاكات الجزاءات المزعومة، ويحثها على القيام بذلك على نحو فعال ودون مزيد من التأخير. وسيتناول المجلس، على سبيل الاستعجال، مسألة تعاون تلك الدول التي لم ترسل إلى اللجنة لغاية الآن ردا مرضيا، لكي يتخذ الإجراء المناسب بشأنها في حال عدم تلقي هذا الرد على الفور."

— — — — —